او من دعواي فهذه الدار فهو باطل ذكره في الناطفي رحمه
قال ابرأتك عن جميع ما لي لم يكن براءة لانه لم ينص على
قدر معين اذا قال لاحق لي قبل فلان تبطل خصومته
التي كانت له معه اذا كان له على اخر الف درهم فقال
اد اليّ غدا منها خمسمائة على انك بريء من الفضل فعمل
فهو بريء وان لم يدفع الخمسمائة اليه غدا عادت الالف
قال صالحتك عن الف درهم على خمسمائة يدفعها
اليّ غدا وانت بريء من الفضل على انك ان لم تدفعها فالالف
عليك على حالها فالامر على ما قال ولو قال ابرأتك عن
هذا فالابراء واقع عن الخمسمائة اولم يعط رجل قال الخصم
انت بريء من دعواي على ان يحلف لي ما لي في قبلك
شيء فقبل وحلف لم يبرأ ولان يحلفه ثانيا وحده اعلم

باب في مسائل متفرقة لو اختلف ثلثة نفر في بيت
فصالح احدهم صاحبه على عبد دفع اليه ولا رضى الثالث
بزنك فمنازعته الثالث على حالها والمصالح يخرج عن
الخصومة ولو اراد المصالح نقض الصلح له ذلك الخارج
انما يصح اذا لم يكن في التركة دين شرط الخيار في الصلح

ثلثة ايام

شرط الخيار في الصلح ثلثة ايام جائزة

ثلثة ايام جائزة صالحه على شيء لم يره فله الخيار اذا راه
اذا كتب في محضر الصلح انه صالح على مال معلوم لم يكن مالا بينا
قدر المال صالح من دم عمد على عبد جاز بيعه قبل القبض
ولو صالحه من دار على عبد لم يجز صالحه من دار على مكيل
او موزون في الذمة جاز الاستبدال عنه اذا قال اصالحك
على دعواك لم يكن اقرارا ادعى على ميت مالا وورثته
غيب الا واحدا فحكما رجلا واقام البينة لم يجز على الغائبين
رجل قضى رجلا ورهنا رجلا فقال انفقه فان جاء عليك
والا فرده علي فقبله على ذلك فلم ينفق رده استحسانا
علو لرجل وسفل لاخر فاراد صاحب العلو ان يبني على علوه
بناء منعه صاحب السفل ان لو اراد صاحب السفل ان
يشد وتدا على الحائط او ينقب كوة او يخرط اخشابا فلصاحب
العلو منعه والله اعلم

كتاب الرهن

ابوابه ستة فيما يجوز
رهنا في الزيادة في الرهن في تصرف الراهن والمرتهن
في فكاك الرهن في هلاك الراهن في المتفرقات

باب فيما يكون رهنا وما لا يكون رهنا

اذا قبض المرتهن
الرهن مخرزا مفرغا متميزا تم العقد لا يصح الرهن بالامانات

صالحه على شيء لم يره فله الخيار اذا راه

صالحه على دراهم على عبد جاز بيعه قبل القبض

صالحه من دار على مكيل او موزون في الذمة جاز الاستبدال عنه

Copyright © King Saud University